

السيرة الذاتية – أوغالدي غودينيز، سيرجيو جيراردو (كوستاريكا)

[Arabic]

[الأصل: بالأسبانية]

البيانات الشخصية

أوغالدي غودينيز	اسم العائلة:
سيرجيو	الاسم الأول:
جيراردو	الاسم الأوسط:
ذكر	نوع الجنس:
3 نيسان/أبريل 1971	تاريخ الميلاد:
كوستاريكية	الجنسية:
	المعايير الإقليمية:
لا ينطبق	اجنسية الثانية:
متزوج	الحالة الاجتماعية:
القائمة بـ	القائمة 'ألف' / القائمة 'باء'
اللغة الأم: اللغة الأسبانية	اللغات
(المكتوبة) :	- الإنكليزية (الشفوية)
(المكتوبة) :	- الفرنسية (الشفوية)
(المكتوبة) :	- لغات أخرى (الشفوية)
المؤهلات التعليمية: تاريخ الحصول على المؤهل، المؤسسة، المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها (مع البدء بالأحدث) يرجى الاستنساخ واللصق إذا لزم ملء خانات أخرى	
المؤسسة: جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة	1988/07 – 1977/09
المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: ماجستير يوريس في القانون الأوروبي والمقارن	
المؤسسة: جامعة كوستاريكا	1994/11 – 1988/02
المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: إجازة في الحقوق	

Date updated: 26/04/2020 09:08

<p>- المؤسسة: جامعة كوستاريكا</p> <p>- المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: دراسة التوثيق - كاتب العدل</p>	<p>1994/11 - 1994/02</p>
<p>- المؤسسة: مدرسة سان كارلوس الثانوية</p> <p>- المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: البكالوريا</p>	<p>1987/11 - 1983/03</p>
<p>الخبرة العملية: التاريخ، جهة العمل، اللقب الوظيفي، معلومات أخرى (مع البدء بالأحدث)</p> <p>- يرجى نسخ / لصق إذا كان هناك حاجة إلى مزيد من الإدخالات</p> <p>- يُرجى الإشارة إلى مدى صلة الخبرة بالوظيفة المرشح لها إما في القائمة 'ألف' أو في القائمة 'باء'، حسب الحالة</p>	
<p>- جهة العمل: جامعة السلام</p> <p>- اللقب الوظيفي: أستاذ مساعد في القانون الدولي</p> <p>- معلومات أخرى؛ أستاذ مسؤول عن الدورات تحت العنوان "القانون الدولي للنزاعات المسلحة" و "التسوية القضائية للنزاعات الدولية وعبر الوطنية" و "القانون الدولي والدبلوماسية" في إطار دورات الماجستير في القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي وحل النزاعات. يرتبط هذا العمل الأكاديمي مباشرة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، حيث أنه تعليم للطلاب من جميع أنحاء العالم، حول القانون الدولي المنطبق على النزاعات المسلحة، بما في ذلك انتهاكات القانون الجنائي الدولي التي تشكل جرائم دولية. تركز الدورة التدريبية على التسوية القضائية للنزاعات الدولية وعبر الوطنية كل من موضوع وإجراءات مختلف النظم القضائية الدولية، مثل تلك الخاصة بمحكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. تتناول الدورة هيكل هذه الولاية القضائية الأخيرة، وإجراءاتها ومهمتها، وبالتالي لها علاقة مباشرة بالخبرة والمعرفة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المطلوبة لترشيحات الإدراج في القائمة باء.</p>	<p>2019/06 إلى اليوم :</p>
<p>- جهة العمل: وزارة الشؤون الخارجية والعبادة (كوستاريكا) -</p> <p>اللقب الوظيفي: سفير</p> <p>- معلومات أخرى: عملت كسفير لكوستاريكا في هولندا، وهو دور ثنائي ومتعددة الأدوار. من الناحية المتعددة الأطراف، ينطوي العمل على تمثيل الدولة في هيئات</p>	<p>2018/12 - 2014/10</p>

إدارة المؤسسات الدولية الموجودة في لاهاي، لا سيما مؤسسات القانون الدولي. لقد مثلت كوستاريكا أمام مجلس إدارة محكمة التحكيم الدائمة، وأمام مجلس إدارة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وكنت مسؤولاً عن عمل علاقات لا تتعلق بالدعاوى القضائية مع محكمة العدل الدولية. لقد قمت بصياغة الآراء التي يطلبها بلدي حول تقدم القضايا الأولية والحالات قيد التحقيق والقضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. لقد شاركت بأنشطة، بصفتي ممثل البلد، في الجمعيات الست الأخيرة للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقد مثلت كوستاريكا لمدة أربع سنوات في مكتب الجمعية. وفي عام 2015، نظمت حلقة دراسية إقليمية لأمريكا الوسطى والمكسيك حول التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي عُقدت في كوستاريكا وحضرها رئيس المحكمة وأمينها. لقد أقنعت الندوة إحدى دول المنطقة بالتصديق على نظام روما الأساسي. وفي عام 2016، تم تعييني منسقاً لفريق لاهاي العامل للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي قمت بتنسيق جهود الدول الأطراف بشأن القضايا المتعلقة بالاضطلاع بمسؤولياتها، وفقاً للمادة 112 من نظام روما الأساسي، وعلى وجه التحديد، تعاونت مع مجموعات العمل حول الحوكمة والتعاون والعالمية والتكامل والميزانية. كما شاركت في اجتماعات ومجموعات عمل مخصصة أخرى مقرها في لاهاي. وفي الفريق العامل في لاهاي وفي مختلف الجمعيات، دافعت عن سياسات المساواة بين الجنسين في المحكمة ودعمت مكتب المدعي العام واستقلاله وسياساته، لا سيما أولئك الذين يتعاملون مع الضحايا والأطفال. لقد دعمت تعزيز الصندوق الاستئماني للضحايا ولعبت دوراً تنسيقياً، سواء داخل جمعية الدول الأطراف أو مع رئاسة المحكمة وأمانة المحكمة، للدفاع عن مؤسسته واستقلالها عن الهجمات. بالإضافة إلى ذلك، تم تعييني في عام 2016 نائباً لرئيس جمعية الدول الأطراف. وبهذه الصفة، ترأست أجزاءً من الجمعية في عامي 2016 و 2017، وكذلك اجتماعات عديدة لمكتب جمعية الدول الأطراف. خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، التي عُقدت في نيويورك في عام 2017، شاركت في رئاسة الاجتماع الختامي وساهمت في المناقشة لصالح تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجريمة العدوان، التي اعتمدت بتوافق آراء مائة وثلاث وعشرين دولة من الدول الأطراف. وضمن هذه الجمعية نفسها، وفي ظل الرئاسة الحالية، تمت الموافقة بتوافق الآراء على تعديلات

<p>المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك قرار بشأن المشاورات التي أجريت بموجب الفقرة الفرعية (ج) من المادة 97 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبشكل مماثل، في عام 2018، تم تعييني من قبل مكتب جمعية الدول الأطراف لرئاسة مجموعة من السفراء، لغرض استكمال عملية الاختيار والتوصية لتعيين رئيس مستقل عن المحكمة الجنائية الدولية، وهي عملية معقدة ودقيقة نجحت المجموعة في إجرائها. لقد أثبتت هذه التجربة بأنها قيمة جداً، سواء من حيث القانون الجنائي الدولي أو من حيث المعرفة بالإجراءات القضائية وإدارة المحكمة الجنائية الدولية، وهي تتماشى بالكامل مع الشروط المطلوبة لترشيحات الإدراج في القائمة باء.</p>	
<p>- جهة العمل: وزارة الشؤون الخارجية والعبادة (كوستاريكا) - اللقب الوظيفي: ممثل كوستاريكا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - معلومات أخرى: بصفتي ممثلاً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تابعت الجوانب المتعلقة بالحكومة وتحقيق أهداف الاتفاقية، لا سيما بشأن إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. لقد قمت بتحليل متعمق لتقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وأعددت الآراء لحكومة كوستاريكا حول احتمال ارتكاب جرائم دولية في سوريا. لقد تم تعييني نائباً لرئيس المؤتمر العشرين، كما أنني مثلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وفود المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال عمليتي التفتيش على تدمير الأسلحة الكيميائية اللتين تم إجراؤهما في عام 2015 في هايرباليغ، في الصين وفي كينزور في روسيا في عام 2016، والتي تضمنت تحليل الجوانب التقنية المعقدة في الميدان والمسائل السياسية الحساسة. إن هذه التجربة ذات الطبيعة الفنية والقانونية التي تنطوي على الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين، والجريمة الدولية، وتحديد الانتهاكات المحتملة للصوصك الدولية المعنية، ذات صلة بالعمل القضائي للمحكمة وتفي بمعايير قبول المرشحين لإدراجهم في القائمة باء.</p>	<p>2018/12 – 2014/11</p>
<p>- جهة العمل: حكومة كوستاريكا - اللقب الوظيفي: محامي ومشارك أمام محكمة العدل الدولية - معلومات أخرى: منذ عام 2005، أسندت لي مهمة من قبل حكومة كوستاريكا</p>	<p>2018/02 – 2005/06</p>

بإحالة سلسلة من القضايا إلى محكمة العدل الدولية هذه القضايا هي:
نزاع يتعلق بالملاحة والحقوق ذات الصلة (كوستاريكا) ضد نيكاراغوا)،
البعض من الأنشطة التي قامت بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية
(كوستاريكا ضد نيكاراغوا)، شق طريق في كوستاريكا على طول نهر
سان خوان (نيكاراغوا ضد كوستاريكا)، ترسيم الحدود البحرية في البحر
منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)،
الحدود البرية في الجزء الشمالي من جزيرة بورتيلوس (كوستاريكا ضد
نيكاراغوا)، النزاع الإقليمي والبحري (نيكاراغوا ضد كولومبيا). إن قضية
"البعض من الأنشطة التي قامت بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية"، التي
رفعتها كوستاريكا أمام محكمة العدل الدولية، معقدة للغاية. وهي تتعلق
باحتيال نيكاراغوا العسكري لأراضي كوستاريكا انتهاكا لميثاق الأمم
المتحدة والقانون الدولي. لقد أسندت لي مهمة، مع محامي دولي
مشهور آخر، لإعداد إجراءات رفع الدعوى، بالإضافة إلى طلب عاجل
للإشارة إلى تدابير مؤقتة تهدف إلى منع التصعيد المحتمل أن يؤدي إلى
نزاع مسلح واسع النطاق بين كوستاريكا ونيكاراغوا. تطلبت الإجراءات
عملاً مكثفاً لأننا قدمنا ثلاثة طلبات أخرى للإشارة إلى تدابير مؤقتة.
وانضمت الدعوى في هذه القضية إلى مسائل في قضية أخرى تسمى
"بناء طريق في كوستاريكا على طول نهر سان خوان" واشتملت على
إعداد عشرات التقارير الفنية. وفي تلك القضية، وصلت الإجراءات إلى
مرحلة إضافية مع تحديد التعويض الذي يستحق على نيكاراغوا تجاه
كوستاريكا عن الأضرار البيئية التي لحقت بأرض رطبة ذات أهمية دولية.
في بداية هذه القضية، قدمت المشورة لكوستاريكا أيضاً بشأن إعداد
التوجيهات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، إذا تصاعد النزاع إلى
صراع مسلح يشمل قوات الأمن في البلدين ويؤثر على السكان المدنيين
المجاورين. بالإضافة إلى قيادة الفريق القانوني للطرف الطالب، وقمت
أيضاً بصياغة استراتيجية رفع الدعوى وظهرت شخصياً أمام المحكمة.
أتاحت لي هذه التجربة المكثفة، في هذه الحالة كما هو الحال في
النزاعات الدولية الأخرى، مكنتني من اكتساب خبرة إجرائية واسعة
النطاق أمام المحاكم الدولية وتعزيز ممارساتي ومعرفتي للقانون الدولي العام،
وتحديداً في الحالات المعقدة بشكل خاص وفقاً للمعايير المنصوص عليها
لترشيحات الإدراج في القائمة بـ

- جهة العمل: وزارة الشؤون الخارجية والعبادة (كوستاريكا)

- اللقب الوظيفي: مستشار أول في القانون الدولي

- معلومات أخرى: لقد عملت كمستشار في القانون الدولي الذي يشمل تقديم المشورة

القانونية، وصياغة وتنفيذ سياسات الدولة في جميع فروع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، قدمت المشورة لكوستاريكا بشأن المسائل المتعلقة بمحكمة التحكيم الدائمة، ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى، ونظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية. لقد أدت هذه التجربة إلى التعامل مع مسائل الحوكمة والعلاقات مع المحاكم المذكورة أعلاه، ولكن أيضاً لدراسة الإجراءات والنزاعات المعروضة على العديد منها. في أيار/مايو 2002، عُينت منسقا للجنة القانون الدولي لحكومة كوستاريكا، وهو منصب لعبت فيه أدواراً مختلفة في ممارسة القانون الدولي وتعزيزه، خاصة في سياق الصراعات الإقليمية والدولية. لقد عملت أيضاً على تعزيز السياسة الخارجية المعتمدة لكوستاريكا بشأن الدفاع عن حقوق الإنسان وحل النزاعات من خلال القانون الدولي. لقد مثلت كوستاريكا في أكثر من أربعين بعثة خاصة حول العالم، مثل برنامج إزالة الألغام في إطار اتفاقية أوتاوا، والترويج لصكوك الأمن الإقليمي، المشاركة في الأعمال التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووضع سياسات بشأن النزوح وإدارة الهجرة في سياق المؤتمر الإقليمي للهجرة، وإدارة القضايا المعروضة على نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والتي تشمل على وجه التحديد تقارير عن كوستاريكا أو عن الإجراءات. وقد ثبت أن إحدى هذه الحالات، من عام 2007 وتسمى " Caso Interestatal 01/06, Nicaragua c. Costa Rica" باللغة الإسبانية، معقدة بشكل خاص من حيث أنها تضمنت عدة جوانب، كان أكثرها عمومية الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان من سكان نيكاراغوا المهاجرين. كما قمت بصياغة الرأي القانوني لكوستاريكا بشأن القضايا المعروضة على محكمة العدل لأمريكا الوسطى ضد كوستاريكا. وأخيراً، قمت بصياغة الموقف الوطني لكوستاريكا حيث قررت الدولة عدم إبرام اتفاقات لإدخال استثناءات من المادة 98 من نظام روما الأساسي. تمثل هذه الأمثلة أهم المعالم من بين عشرات الحالات التي تعاملت بها في عملي كمستشار. لقد مكنتني

هذه من تطوير خبرتي بشكل كبير في القانون الدولي العام وفروعه المختلفة، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى خبرتي في ممارسة الواجبات القانونية المهنية المتعلقة بالعمل القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.	
الأنشطة المهنية الأخرى:	
- يرجى نسخ / لصق إذا كان هناك حاجة إلى مزيد من الإدخالات	
عضو محكمة التحكيم الدائمة، لاهاي	2005/07 إلى اليوم ● النشاط:
حاكم الصندوق المشترك للسلع بأمستردام	2018/12 – 2014/11 ● النشاط:
عضو ورئيس وفد كوستاريكا للمفاوضات بشأن الحدود البحرية بين كوستاريكا ونيكاراغوا وسان خوسيه وماناغوا	2005/10 – 2002/09 ● النشاط:
عضو مجلس إدارة برنامج منظمة الدول الأمريكية لحوض نهر سان خوان، سان خوسيه	2002 – 2001 ● النشاط:
عضو المجلس الوطني للهجرة، سان خوسيه	2002 – 2000 ● النشاط:
محامي وكاتب العدل، وممارسة حرة لمهنة المحامي، في المجالات المدنية والعقابية والإدارية في كوستاريكا، لا سيما في حالات الدفاع عن الحقوق الدستورية.	1997/07 – 1994/12 2000/04 – 1998/09 ● النشاط:

أكثر المواد المنشورة ذات الصلة
Justicia para los rohinyás؟، مقالة افتتاحية، صحيفة La Nación، سان خوسيه، كوستاريكا، 25 كانون الثاني/يناير 2020.

Activation of the ICC Jurisdiction over the crime of aggression, Korean Society of Law: The Justice, Vol. 170 - 2 (باستثناء السلسلة 1)، شباط/فبراير 2019، ص 65

La activación de la jurisdicción sobre el crimen de agresión en el Estatuto de Roma, Revista Costarricense de Política Exterior, numero, ISSN 1659-0112 29 أيار/مايو 2018

Managing Litigation before the International Court of Justice (La Administracion de Litigios ante la Corte Internacional de Justicia), Oxford Journal of International Dispute Settlement, Volume 9, n° 4 1 كانون الأول/ديسمبر 2018، ص 691 إلى 724

Costa Rica y la activación del crimen de crímenes، افتتاحية، صحيفة La Nación، سان خوسيه، كوستاريكا، 16 كانون الثاني/يناير 2018

(Nombreux articles publiés dans des médias costariciens (notamment le journal La Nación حول القانون الدولي والأمن.

أكثر الحلقات الدراسية ذات الصلة

- محاور في الفريق الذي عقد بمناسبة الدورة السابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الذكرى العشرون لنظام روما الأساسي، لاهاي (كانون الأول/ديسمبر 2018).

- المتحدث الرئيسي في الندوة الدولية حول تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في قضايا العدوان، تحت رعاية نقابة كوريا الجنوبية، سيول (تشرين الأول/أكتوبر 2018).

- محاضر خلال الدورات الصيفية لأكاديمية القانون الدولي في لاهاي، حول موضوع إدارة النزاعات أمام محكمة العدل الدولية، لاهاي (تموز/يوليو 2016 و تموز/يوليو 2017 و تموز/يوليو 2018).

- متحدث مدعو من المحكمة الجنائية الدولية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي، لاهاي (تموز/يوليو 2018).

- متحدث ضيف في نادي القانون الدولي في لاهاي، حول الموضوع التالي: "تفعيل جريمة العدوان: تجميد الإطار في نيويورك"، لاهاي (نيسان/أبريل 2018).

- متحدث مدعو من المحكمة الجنائية الدولية حول تفعيل جريمة العدوان، لاهاي (شباط/فبراير 2018).

- محاضر مدعو من جامعة إيراسموس في روتردام، خلال الندوة المخصصة للدبلوماسية الدولية، في روتردام (تشرين الثاني/نوفمبر 2016 - كانون الثاني/يناير 2018).

- متحدث في الندوة الإقليمية حول اتفاقية التعاون في قمع الاتجار البحري والجوي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة البحر الكاريبي، سان خوسيه (تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

- رئيس الجلسة بمناسبة المؤتمر رفيع المستوى المخصص للتعاون المالي مع المحكمة الجنائية الدولية، تحت رعاية فرنسا والسنغال، باريس (تشرين الأول/أكتوبر 2017).

- تقرير حول موضوع: "كيفية تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المحاكم الجنائية الدولية" كجزء من مؤتمر "حملة التكافؤ بين الجنسين في التمثيل الدولي" حول تغيير وجه العدالة الدولية، لاهاي (تشرين الأول/أكتوبر 2017)
- متحدث في الندوة القضائية حول صكوك مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، سان خوسيه (آب/أغسطس 2017).
- متحدث في الندوة بالعنوان "التكامل والمحكمة الجنائية الدولية" تحت رعاية استراليا ورومانيا ، بروكسل (تموز/يوليو 2017).
- متحدث خلال الندوة الإقليمية الأفريقية بالعنوان "تحديات وفرص المحكمة الجنائية الدولية عشية الذكرى العشرين لنظام روما الأساسي"، بشأن تعزيز عالمية نظام روما الأساسي، والعوامل التي تبطئ التقدم والتدابير سيتم اتخاذها لتشجيع المزيد من البلدان على التصديق على نظام روما الأساسي، داكار، السنغال (تموز/يوليو 2017).
- متحدث في حفل افتتاح أسبوع العدالة الإيبيرية الأمريكية السابع حول العدالة الدولية، حول موضوع الطريق إلى القانون الدولي، قصر السلام، لاهاي (أيار/مايو 2017).
- متحدث في حفل افتتاح الندوة حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ، لاهاي (أيار/مايو 2017).
- أستاذ مسؤل عن الدورة التدريبية حول نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والدورة الخاصة بمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، جامعة كوستاريكا (2002).

العضوية في الرابطات والجمعيات المهنية

عضو نقابة المحامين في كوستاريكا
 عضو جمعية القانون الدولي، لندن
 عضو نقابة المحامين الأمريكية بالولايات المتحدة

الجوائز والأوسمة

وسام سان كارلوس، كولومبيا

الاهتمامات الشخصية

القرأة والموسيقى والمسرح والسباحة والحفاظ على الغابات

الحقائق الأخرى ذات الصلة

بصفتي مستشارا خاصا لحكومة كوستاريكا بشأن مسائل القانون الدولي على مدى ستة إدارات مختلفة، كان علي أن أسدي المشورة لرؤساء البلد بشأن مسائل بالغة التعقيد تتعلق بالأمن الوطني لكوستاريكا و سياسات الدولة بشأن القضايا الإقليمية والدولية التي تم كوستاريكا. لقد قمت بالدعم والإرشاد والتوجيه في بعض الأحيان حول المواقف الوطنية بشأن العديد من صكوك القانون الدولي، على سبيل المثال، أثناء التفاوض على أول اتفاق مقر إقليمي لمحكمة التحكيم الدائمة خارج لاهاي؛ كجزء من تحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، التي جعلت كوستاريكا الدولة الأولى في العالم التي أعلنت نفسها بأنها خالية من الألغام؛ أثناء التفاوض على

صكوك الأمن الإقليمي ومكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذها، مثل اتفاق التعاون لقمع الاتجار البحري والجوي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة البحر الكاريبي، والاتفاقات الدولية لنزع السلاح، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وفي الآونة الأخيرة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي عملت من أجلها كمستشار خارجي لرئاسة المؤتمر، التي وقعت في كوستاريكا، من بين صكوك أخرى والاتفاقات الدولية. لقد أعطاني المسار المهني هذا العديد من الفرص للعمل في بيئات متعددة الجنسيات وثقافات ، وكذلك في المستويات العليا من المؤسسات الدولية.